14 OCTOBER
14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
www.14october.com
السبت - 25 مايو 2013م العدد 15775

إشراف/ مروان الجنزير

مؤسسة رسيل تختتم المرحلة الثانية لمشروع (شباب عدن يستكشف الحكم الرشيد)

■ 14 اكتوبر / متابعات :

اختتمت مؤسسة رسيل للتنمية الإعلامية ورشة العمل للمرحلة الثانية من مشروع (شباب عدن يستكشف الحكم الرشيد) الذي استمر يومين لكافة مديريات محافظة عدن .

ويهدف المشروع إلى الخروج بتوصيات شبابية في آلية تنفيذ الحكم الرشيد في اليمن.

شارك في الورشة 160 مشاركاً ومشاركة من كافة مديريات محافظة عدن وتم تقسيم المشاركين على حسب مديرياتهم كل 20 مشاركاً ومشاركة في قاعة.

وخلال الورشة تم طرح عدد من المواضيع منها تعريف الحكم الرشيد، أسس الحكم الرشيد: المشاركة وسيادة القانون والشفافية والمساءلة والتي ترتبط جميعها بممارسة الشعوب للحريات العامة في مختلف نواحي الحياة .

كما قام كل من المحامي عدنان سالم احمد وضرام سبولة

عضو مجلس محلي صيرة وسمير يحيي و يحيي الوهاب أعضاء مجلس محلي في صيرة بتقديم ورقة عمل حول الحكم الرشيد .

وفي نهاية الورشة خرج المشاركون بعدد من التوصيات عن آلية تنفيذ الحكم الرشيد في اليمن.

فـتـيـات الـريـف

مآسٍ مدفونة بعباءة الماضي وسيطرة القبيلة

يراودها الحلم أن تتمكن من القراءة والكتابة، تستمر في أحلامها بأن تكون معلمة وتتخيل نفسها طبيبة ومهندسة وإعلامية، الفتاة اليمنية بدأت في التواجد في عدد من المرافق والمؤسسات المهنية والخدمية في عواصم المدن والمحافظات، إلا أن فتاة الريف التي تمثل أعلى نسبة سكانية في اليمن، ما زالت تحلم بأن تتمكن من إنهاء مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.

صفحة "شباب وطلاب" التقت بعدد من الفتيات ومدراء المدارس وأولياء أمور الطالبات، أملاً في الوصول إلى معالجات "فعالة" لهذه المشكلة.

› استطلاع / أشجان المقطري

ليس المقطري طالبة حاصلة على شهادة الثانوية العامة بتقدير 85 % أشارت إلى أسباب عدم التحاقها بالتعليم الجامعي قائلة: «لم يقتصر طموحي على التخرج من الثانوية العامة، لأنني كنت أطمح إلى أن أدرس الطب في الجامعة وبالذات "طب بشري" إلا أن أموراً بدأت تنكشف لي في مجتمعنا الريفي القبلي أجبرتني مكرهة على التنازل عن طموحي والاستسلام للأمر الواقع".

وقالت: قبل حصولي على الثانوية العامة "قسم علمي" كان البعض من أهل القرية يتعرضون لأهلي باللوم والعتب على سماحهم لي بالتعليم، ولا أدري هل هو غيرة أم حسد، وخصوصاً بعد أن بلغت سن الرشد، ما كان يسبب لي الكثير من المضايقات، ولكنني كنت في كل مرة ألح على أهلي ألا يكترثوا لقول الناس، كون التعليم ليس عيباً، ولكنني بالكاد حصلت على الثانوية العامة بفضل الله سبحانه وتعالى لأنني أجبرت بعدها مباشرة على الزواج من ابن عمي".

وأردفت قائلة: لقد طرحت على زوجي فكرة التحاقي بالجامعة إلا أنه لم يرحب بفكرتي، ما دعاني للاستسلام وكأن شيئاً لم يكن من تعليمي مادامت الثانوية هي نهاية المطاف.

ويشير إبراهيم حيدر (مدير مدرسة) إلى أنه بالرغم من العلامات الممتازة التي تحصل عليها الطالبات في الصفوف الأولى مقارنة بزملائهن الطلاب، إلا أن تسرب الفتيات يبدأ من الصفوف السابع والثامن والتاسع والعاشر، بالتدريج وبمعدل سبع إلى ثماني طالبات سنوياً.

ويؤكد عدم تخرج أي طالبة من الثانوية العامة خلال العام الماضي 2012م نظراً لعدم وجودهن في مرحلة الثانوية، لافتاً إلى أن بعض الفتيات اللاتي حصلن على شهادة الثانوية العامة خلال الأعوام الماضية بمعدلات مرتفعة لم يلتحقن بالتعليم الجامعي «بسبب ظروف اجتماعية وأسرية».

تعليم الفتاة في الريف

ويذكر رمزي قاسم (معلم بإحدى المدارس الريفية) أن إقبال الطالبات على التعليم في الصفوف الأولى لا يعتبر مؤشراً لتحسين أوضاع التعليم "تعليم الفتاة في الريف" لان هذا الإقبال حسب وصفه يقابله رحيل أعداد كبيرة من الطالبات في الصفوف الأمامية، وخصوصاً بعد إنهاء المرحلة الابتدائية، حتى لا نجد سوى طالبة أو طالبتين في المرحلة الثانوية وأحياناً تخلو تلك الصفوف من الطالبات.

ويشير إلى أن عدد الفتيات الملتحقات بالدراسة خلال العام 2013م يوازي عدد الطلاب في الصف الأول الابتدائي، ولكن من المؤسف أن هذا العدد يتناقص تدريجياً وبصورة مستمرة خاصة في المراحل المتوسطة والثانوية.

ويعتبر محمد إبراهيم "موظف" أن مصادرة حقوق الفتيات في الريف اليمني بما فيها الحق في التعليم تنتج عن مفاهيم خاطئة تأصلت في المجتمع القبلي وتوارثها الآباء عن الأجداد، مهمتها الحط من شأن المرأة وحصر دورها في إطار المنزل.

ويضيف بقوله: إن معظم أولياء الأمور في الأرياف يعيشون العادات والتقاليد المتوارثة من العصر الجاهلي حيث يمارسون الوأد الفكري والنفسي ضد الفتيات بحيث تصبح الفتاة مسلوبة الإرادة والطموح داخل البيت أو يتم تزويجها في سن مبكرة بالإكراه خوفاً من العار.

الزواج المبكر أو القبر

ويقول أولياء أمور بعض الطالبات أن لديهم مبررات كافية لمنع بناتهم من مواصلة التعليم، وخصوصاً الثانوي والجامعي، حيث يرى الحاج سيف صالح يبلغ من العمر 65 عاماً، أنه ليس من الضروري أن تتعلم الفتاة الريفية وتحصل على الشهادة الثانوية أو الجامعية، حيث يعتبر أن تعليمها أمور دينها من صلاة وصيام وغيرها يكفي لأن لها أدواراً أخرى في المجتمع تتمثل في أعمال البيت، وتربية الأولاد والمزرعة وتربية المواشي، حسب قوله.

وأشار إلى أن إفساح المجال أمام الفتاة التي بلغت سن الزواج لكي تتعلم يعتبر عيباً ومخالفاً للعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع، لأن ذلك يمس العرض والشرف، باعتبار المرأة عورة ولا يمكن سترها إلا في البيت أو الزواج، مستشهداً بالمثل الشعبي القائل "المرأة ما لها إلا زوجها أو قبرها".

فيما لا يمانع الحاج عثمان عبده "يقرأ ويكتب" من تعليم الفتاة ولكن بشروط لابد من توافرها كما يراها، وهي أن يسمح للفتيات بالتعليم في إطار مدرسة خاصة بهن بعيداً عن الاختلاط مع الذكور إلى جانب توفير المواصلات إلى البيت، مدللاً بأن المرأة لا تسافر إلا ومعها محرم، لأن الفتاة في مثل هذه السن تتعرض للمضايقات.

أما عن سماحه لإحدى بناته بمواصلة التعليم أجاب بالرفض قائلاً: إنني أخاف على عرضي وشرفي ولأن البنات مالهن أمان مهما بلغن من الشرف والعفة ومهما كان مستواهن التعليمي، مبيناً أن المغريات كثيرة هذه الأيام خاصة بعد دخول الديشات اللاقطة إلى كل بيت.

انتشار الأمية والتمييز ضد المرأة

بدورها تشير الأخت سناح سالم (معلمة) إلى أن معظم الفتيات في الريف يتركن المدرسة خصوصاً عند سن البلوغ وتقول إن الأسر الريفية لا ترى في تعليم الفتاة أي فائدة، خصوصا أن مصيرها إلى الزواج، إضافة إلى أن قدوم العريس يترتب عليه إجبار الطالبة على ترك المدرسة لكي يتم تأهيلها وإعدادها لدورها بحيث تصبح قادرة على تدبير شؤون المنزل وحتى لا تتعرض للوم من أهل زوجها.

وتضيف قائلة: «إن كثيرا من الأسر الريفية تجبر أبناءها الذكور على ترك المدرسة في المراحل الأولى والتفرغ للعمل في الزراعة، فما بالك بالفتيات ما دام الأولاد لا يتعلمون»، مشيرة إلى أن رغبة أولياء الأمور في تعليم الفتاة لا يكون سوى إسقاط واجب وبراءة ذمة لكي تتمكن من أداء الصلاة أضف إلى ذلك ما يعانيه الريف اليمني من انتشار الأمية والتمييز ضد المرأة.

مقال افتتاحي

› مبين عصام

عدن.. فريسة منظمات المجتمع المدني

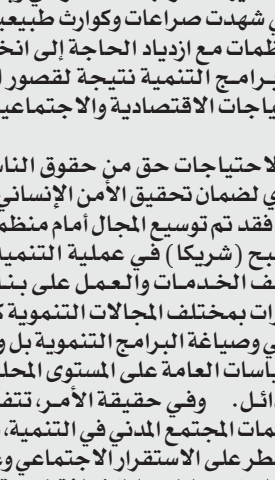

شهد العالم في العقدين الأخيرين خاصة تناميا ملحوظا في حضور منظمات المجتمع المدني على كافة المستويات، دوليا لاسيما في المسارات التي نظمتها الأمم المتحدة حول التنمية وحقوق الإنسان وغيرها، ووطنيا خاصة في إطار المساهمات للتخفيف من حدة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الظروف المعيشية للمواطنين.

وبشكل عام، فإن منظمات المجتمع المدني عبارة عن جمعيات ومؤسسات ينشئها الأفراد، وتعتمد بشكل أساسي على الأنشطة التطوعية لتحقيق أهداف محددة وتعزيز قيم معينة. وتشمل منظمات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية، والميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة، على الرغم من تنوعها، تتمثل باستقلالها تماما عن الحكومة، وفي نفس الوقت فإنها لا تمثل القطاع الخاص أبدا.

وإضافة لذلك، تشكل منظمات المجتمع المدني جهات هامة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية كمكمل للجهود الحكومية، لاسيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي وبالذات تلك المناطق التي شهدت صراعات وكوارث طبيعية. ويتنامى دور هذه المنظمات مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات أخرى في برامج التنمية نتيجة لقصور الدولة عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

ولأن تلك الاحتياجات حق من حقوق الناس وتلبيتها عامل ضروري لضمان تحقيق الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي، فقد تم توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح (شريكا) في عملية التنمية من خلال توفير مختلف الخدمات والعمل على بناء القدرات وتنمية المهارات بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية بل والمشاركة في صياغة السياسات العامة على المستوى المحلي من خلال اقتراح البدائل. وفي حقيقة الأمر، تتفاوت النظرة إلى دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، بين معارض يعتبر أنها خطر على الاستقرار الاجتماعي وعلى الثقافة المحلية كونها مفهوما غربيا ذا ثقافة غريبة، وبين مؤيد يرى فيها شريكا أساسيا في توعية المجتمع وتنميته والمشاركة في تحسين معيشة المواطنين. ولكن ما الذي يحدث في محافظة عدن؟!!

قد تستغرب كثيرا إذا قلت أن محافظة عدن تحتضن ما يقارب 2000 منظمة ومؤسسة مجتمع مدني وجمعية أهلية (أغلبيتها في سبات عميق). والسؤال: لماذا كل هذا العدد الهائل من منظمات المجتمع المدني في عدن؟ وهل ما تقدمه هذه المنظمات يساعد على تحقيق تنمية حقيقية في هذه المحافظة؟! وما يزيد الطين بله أن من هذه المنظمات من لا يملكون مقرات خاصة لها!! من وجهة نظري الشخصية، فالسبب الرئيسي في غياب التأثير الإيجابي لهذه المنظمات على العملية التنموية في محافظة عدن هو صرف تراخيص تأسيس منظمات أو جمعيات أو مؤسسات لأشخاص غير جديرين وغير مؤهلين بل ولا يفقهون شيئا عن المفهوم الحقيقي للمجتمع المدني، ولكن يبدو الأمر عندهم كفرصة للاسترزاق وتحقيق مكاسب شخصية، وقد صور الفيلسوف الألماني جورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831) المجتمع المدني بأنه مجال للأنانية العامة حيث يضع الأفراد مصالحهم الخاصة قبل مصالح الآخرين.

وقد يكون هناك – كما أعتقد – سبب أخر يقف وراء غياب الدور الفعال لكثير من هذه المنظمات في عدن هو قيامها بتنظيم ورش ودورات تدريبية لا جدوى فيها وبعيدة أحيانا عن مجال عملها، كما ن مخرجات هذه الورش والدورات لا تطبق على الواقع العملي أبدا، وقد يكون المشاركون فيها أشخاص معروفة تتكرر مشاركاتهم في معظم هذه الورش والدورات في ظل غياب ملحوظ للأسماء الجديدة والتي قد تضمن للمجتمع المدني في عدن الاستمرارية لعقودٍ قادمة، فترى المدرب يصبح متدربا، والمتدرب يصبح مدربا بسهولة، بالمختصر المفيد الموضوع صار (قرصني ..أقرصك).

ولتلافي تأثير التجارب السلبية وقصور دور منظمات المجتمع المدني في عدن لابد من اعتماد معايير فعالة وصارمة من قبل الجهات المختصة عند صرف التراخيص لتأسيس مؤسسة أو جمعية وقياس أدائها من خلال هذه المعايير والتي تتمثل في المستوى التنظيمي للمنظمة وتقييم الأثر الاجتماعي، والقيم كالرؤية والأهداف، ووسائل العمل، ومستوى المشاركة المدنية في أعمالها وأنشطتها والبيئة الخارجية والداخلية التي تعمل فيها.

كما يجب تقليل هذا الكم الهائل من منظمات المجتمع المدني في عدن فالموضوع لا يقاس بالكم وإنما بالكيف، فالمنظمة أو المؤسسة أو الجمعية التي يتم تأسيسها ليست صفقة تجارية، فبدلا من وجود أكثر من خمس منظمات في مجال واحد فلماذا لا يتم اختزالها إلى اثنتين وإيقاف البعض منها مالم تقم بواجبها تجاه المجتمع على أكمل وجه، فالشيء إذا زاد عن حده انقلب ضده، وكما يقال (كثرة الطباخين تفسد الطبيخ).

وأخيرا، فإن الجهات الداعمة (الأجنبية) على يقين تام بأن العرب يعشقون المال ولهذا تجد هذه الجهات تقدم الدعم السخي لمنظمات المجتمع المدني لأنها تجدها فرصة كي تعيق تقدم وبناء المجتمع العربي، فهذه الجهات الأجنبية تعلم أن أول ما يجول في خاطر أصحاب هذه المؤسسات هي أغراض وأهداف شخصية، فتوفر الدعم اللازم ليس حبا للشباب أو المجتمع المدني في العالم العربي وإنما كمحاولات لإعاقة النهوض بالمجتمعات العربية.

مكتب التربية واليونسيف يقفان أمام الاختلالات التعليمية في محافظة عدن

› عبدالفتاح العودي

ضمن برنامج عملي حواري نقاشي تقييمي علاجي اعدته شعبة المناهج والوسائل مع شعبة التدريب والتأهيل في مكتب التربية والتعليم محافظة عدن تم عقد لقاء عملي محوري لكل من ادارة التربية في مديرية صيرة وادارة التربية في مديرية خور مكسر مع مكونات المجتمع المحلي في المديريتين من مجلس محلي ومجلس آباء ومدراء مدارس وتوجيه واشراف وامن المديريتين في قاعة الاجتماعات بادارة التربية في خور مكسر.

حضر اللقاء الاخ عبدالملك عامر مدير عام مديرية صيرة والاخ حامد لملس مدير عام مديرية خورمكسر والاخ عوض مشبح الامين العام للمجلس المحلي بمديرية خور مكسر والاخ سالم المفلس مدير عام مكتب التربية بمحافظة عدن والاخ حسن با فخسوس رئيس شعبة التعليم العام في مكتب التربية محافظة عدن والاخ ناصر احمد رئيس شعبة المشاريع والتجهيزات المدرسية والاخ دبوان غالب رئيس شعبة التوجيه والمناهج والاخت مائسة عشيش رئيسة شعبة التدريب والتأهيل والاخ عوض با شطح مدير ادارة التوجيه والمناهج والاخ محمد الكدر مدير ادارة التربية مديرية صيرة والاخ عبدالله اليزيدي مستشار مكتب التربية محافظة عدن وادارة التربية مديرية خور مكسر ومدير ومديرات مدارس مديريتي صيرة وخورمكسر وعن منظمة اليونسيف في اقليم اليمن الاخ الدكتور محمد بله مدير التعليم العام في منظمة اليونسيف والدكتور امسكس والدكتور محمد الابي والاستاذة افراح.

بدأ اللقاء بكلمة القاها الاخ سالم المفلس مدير عام مكتب التربية محافظة عدن رحب فيها بالحاضرين وشدد على ضرورة انقاذ العملية التعليمية والتربوية وأن هناك لقاءات قد تمت مع اولياء الامور ومدراء المدارس ومدراء المديريات ولقاء مع الطلاب واشاد بتفاعل منظمة اليونسيف والجهات العليا مع ضرورة الاهتمام بالعملية التعليمية والتربوية ابتداء من رئاسة الجمهورية اليمنية ووزارة التربية والتعليم وابدت منظمة اليونسيف استعدادها لمعالجة الاشكاليات التي تعاني منها محافظة عدن والتي ساهمت في تعطيل التعليم وعلينا جميعاً مسؤولية ايجاد الحلول الناجعة واخراج عدن من هذه الحالة المتردية والعمل من اجل الصالح التربوي العام.

عقب ذلك قدمت عدد من المداخلات من الحاضرين كمداخلة الاستاذ محمد الكدر مدير ادارة التربية مديرية صيرة اكد فيها ضرورة تحمل الجميع مسؤولية ما هو حاصل ابتداء من التربية والمجلس المحلي واولياء الامور ومكونات المجتمع المحلي والوقوف امام الطرف المعطل لسير العملية التعليمية والتربوية وضرورة حماية المدارس من هذا العبث.

من جانبه رأى الاخ عبدالله اليزيدي ضرورة محاورة الطرف الاخر الذي سبب العصيان وما هو حاصل في الشارع العام.

الاخ حامد لملس مدير عام مديرية خور مكسر رأى ضرورة تكاتف الجميع من مكونات المجتمع المحلي من اجل حل هذه الاشكالية.

الاخ عائش مدير ثانوية لطفي امان اكد على ضرورة حماية المدارس مما لا تحمد عواقبه. الاخت انتصار السقاف مديرة ثانوية باكثير لفتت الى ضرورة التواصل مع الطرف الاخر بشأن هذا العبث ومن المؤكد انه سيتعقل ويستمع للرأي المقنع واشارت الى تجربة خاصة بها جنبت ثانويتها الفوضى والقلق وناصرتها برأيها الاخت فتحية جعفر مديرة مدرسة أروى.

الاستاذ عبدالملك عامر مدير عام مديرية صيرة اشار الى ضرورة الجلوس مع اطراف هذا العبث ومعرفة دوافعهم لعمل ذلك وعودة الاستقرار والامن للعملية التعليمية والتربوية والعمل بروح فريق العمل الواحد من اجل الصالح الوطني العام.